المجتمع المدني في الجزائر والمعوقات المشكلة له: دراسة سوسيو-سياسية.

Civil society in Algeria and its constraints :Socio-political study.

عبد القادر بن السبع[1]، أميرة سعيدي[2]

[1] مخبر التحليل السوسيولوجي لتنمية الأقاليم، جامعة أبو قاسم سعد الله، الجزائر 2

abdelkader.bensebaa@univ-alger2.dz

[2] مخبر التحليل السوسيولوجي لتنمية الأقاليم، جامعة أبو قاسم سعد الله، الجزائر 2

amira.saidi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/04 تاريخ القبول: 2023/05/28 تاريخ النشر: 2023/05/31

ملخص:

تحاول هذه الورقة طرح إشكالية مفهوم المجتمع المدني الذي برز خلال الثمانينيات إثر أحداث أكتوبر 1988 وإثر ظهور تطورات سياسية وما تبعتها من إصلاحات جعلت السلطة تقوم على إبراز قوى فاعلة جديدة حيث تقوم على التفاعل مع الدولة من أجل ابراز آليات جديدة واضفاء مشروعية التحول الديمقراطي، فكلما تباينت العوامل السياسية والاجتماعية في مجتمع ما زادت فرصة تغير مضمون مفهوم المجتمع المدني خاصة منذ ظهور الحداثة. بالنسبة للجزائر، أن مخطط المجتمع المدني يحتمل أن يكون حاضرًا في إنشاء الدولة القومية، لكن تشكيل المساحات المستقلة عن إرادة القوة المركزية يواجه عقبات سياسية تعيق تطوره يستخدم النظام عنف الدولة والاقتصاد كمصادر سياسية للهيمنة، رافضًا إضفاء الطابع المؤسسي على علاقات السلطة.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ المعوقات؛ الجزائر ؛ التحول الديمقراطي.

Abstract:

This paper attempts to pose the problem of the concept of civil society that emerged during the 1980s following the events of October 1988 following political developments and subsequent reforms that made the Authority based on the emergence of new actors, interacting with the State in order to highlight new mechanisms and legitimize democratic transition. The different political and social factors in a society, the greater the opportunity for the content of civil society to change, especially since the emergence of modernity. For Algeria, the civil society scheme is likely to be present in the creation of the nation-state, but the formation of spaces independent of the will of the central power faces political obstacles to its development.

Keywords: civil society; obstacles; Algeria; democratic transition.

المؤلف المرسل: عبد القادر بن السبع، **الإيميل:** abdelkader.bensebaa@univ-alger2.dz

1. مقدمة

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أقدم المفاهيم في الفلسفة السياسية الغربية، من العصور القديمة وحتى نهاية القرن التاسع عشر، وهو الأكثر تعقيدًا والأصعب في تحديده بسبب تاريخه الطويل ومعناه المثير للجدل واستخداماته المتعددة.

لقد ولد مفهوم المجتمع المدني من جديد بقوة أكبر خلال الثلاثين سنة الماضي، و كان لديه ثروة جديدة بتحليل تدهور دول الرفاهية في الغرب ثم إن عمليات التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية ، وسقوط جدار برلين وقبل كل شيء ، عمليات التحول الديمقراطي في بلدان الجنوب بما في ذلك الجزائر كما تم تنفيذه من قبل المنظمات الدولية من أجل تنفيذ خطط التكيف الهيكلي ونشرها عن فكرة "الحكم الرشيد" باختصار لقد أصبح مفهومًا شاملاً ولا يمكن إجراء الدراسة الحالية للمجتمع المدني دون العودة إلى مصفوفته التاريخية ، والتي لا تزال تشعباتها المختلفة موجودة حاليًا على حد سواء.

الوصف والتحليل عندما نعلم أن هذا المفهوم وُلد في منطقة معينة وأن الشروط السابقة متطابقة مع نشأته وتطوره ويظهر تطور المجتمع المدني في الجزائر خلال الثمانينات وبداية التسعينيات من العقد الماضي اثر أحداث أكتوبر 1988 بعلاقة متناسبة عكسية بين قوة دولة الرفاهية والغرفة للمناورة التي تركت في العالم الترابطي وعلى الرغم من تأسيس التعددية والوجود الرقمي الدقيق ، فإن الحركة الترابطية تعتبر بالإجماع ضعيفة إلى درجة كونها كائنًا اجتماعيًا سياسيًا أكثر من الممثل الاجتماعي و ما تلتها من اصلاحات عملت على تشكل قوى سياسية جديدة أدت إلى التحول الديمقراطي والسؤال الذي يطرح هو: ما هو مفهوم المجتمع المدني في الجزائر؟ وكيف أصبح المجتمع المدني الجزائري جزءًا من مرونة النظام السياسي الجزائري؟ لتقديم إجابات لهذا السؤال، سيبدأ هذا المقال بتشريح مفهوم المجتمع المدني وخصائص المجتمع المدني.

2. في الأصول التاريخية لمفهوم المجتمع المدني:

المجتمع المدني ، مفهوم مثير للجدل في الأصل لا يوجد قانون أو سلطة قادرة على ضمان النظام والسلام في مجتمع يسوده الفوضى والعنف والفرد ليس حرًا لأنه ينتمي دائمًا إلى مجموعة.يعرّفها أرسطو بأنها المجتمع المتحضر وفيما يتعلق بالبرابرة ، مجموعة من الرجال الذين يعيشون في مجتمع أو مجتمع موحد بنظام سياسي لا يفعل التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة في النظام الإقطاعي يتم تخصيص مكان منذ الولادة لكل فرد في نظام اجتماعي (الأقنان ، عامة الناس ، النبلاء) ولا يوجد تمييز بين الدولة والمجتمع المدني و بين الجمهور والخاصة و مع الثورة البرجوازية أصبح مفهوم المجتمع المدني موضوع عمل مكثف لوضع المفاهيم فيما يتعلق بكثافته المفاهيمية و تنوعه الفكري وعدد المؤلفين الذين درسوا هذا المفهوم. (Essaid , 2014, p. 27)

قبل التطرق إلى جوهر عملنا ، من الضروري التوصل إلى تعريف واضح لمفهوم المجتمع المدن و حسب رشيد بشايبي يقودنا إلى التذكير أولاً أن هذا المصطلح ولد في أوروبا الشمالية بعد الثورات البرجوازية في القرن الثامن عشر والتي أدت إلى انتقال السلطة من النخب الأرستقراطية إلى الشعب ، وبالتالي إلى ممثليهم من الطبقة البرجوازية حيث تأخذ هذه الثورات نموذجًا للحضارات اليونانية الرومانية القديمة ، التي دعت إلى الدعاية للخطاب السياسي (الخطاب الذي كان تحتكرها الطبقة الأرستقراطية) ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية و المدنية التي يحكمها عقد اجتماعي يضمن المساواة في الحقوق وسلامة الدولة ومع ذلك فإن وصول الطبقة البرجوازية إلى السلطة كان مصحوبًا أيضًا بمرور الاقتصاد ، من المجال الخاص إلى المجال الخاص هذان العنصران الأول يقوم على الدعاية للخطاب السياسي ، والثاني: انتقال الاقتصاد من المجال الخاص إلى المجال العام ، يشكلان أسس الديمقراطية الليبرالية الأوروبية من هناك يظهر مفهومان مختلفان للمجتمع المدني البريطانيون الأوائل في أعقاب هوبز يعرفون المجتمع المدني على أنهم مجموعة من المواطنين توحدهم مصلحة مشتركة ومن أجل الدفاع عن أنفسهم من تدخل الدولة، والثاني الذي نجده في هيجل ولاحقًا في ماركس فهو يقدم لنا المجتمع المدني ، مثل مجال نفوذ أين يتم وضعه بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي للدفاع عن مصالحها الخاصة ضد مراكز القوة التي يمثلها المجالان الأولين ومع ذلك ، يلاحظ أن هذه التعريفات تنبثق من إطار عمل تاريخ محدد إطار حدده جان كلود فاتين على النحو التالي:

1 / الصعود السياسي للبرجوازية / 2 انتقال السلطة للشعب 3/يضمن إضفاء الطابع الفردي على المواطن وحماية الملك الخاص والحريات من خلال التشريعات / 4التخصص المؤسسي والتعددية الحزبية / 5 .نسخ الكل في نص أعلى يسمى الدستور، هذه الخصائص التي يقدمها لنا فاتين هي تلك الخاصة بالعملية التاريخية التي تتمثل في الانتقال من الإقطاع إلى الدولة الحديثة ، وهي عملية لم يعرفها العالم العربي لأنها تعطلت بسبب التوسع الاستعماري الأوروبي يتكون عملنا من البحث عن تعريف للمجتمع المدني يكون الذي سيكون مستقلاً عن خصائص العملية الموضحة أعلاه ، والتي غالبًا ما تعتبر جوهرية في المجتمع المدني للقيام بهذا نحن سنعتمد مؤقتًا تعريف جان كلود فينتين" :المجتمع المدني هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يتم اعتباره أ معًا (كمجتمع اجتماعي سياسي في أغلب الأحيان مستقلة) والتي تميل إلى صياغة مطالب محددة خارج الهياكل والقنوات والأجهزة والقطاعات المؤسسية الرسمية ، سواء في إطار قانوني أو خارجه .على الرغم من أن هذا التعريف يبدو مجردًا، إلا أنه يتمتع بميزة تحرير مفهوم المجتمع المدني من أي تهمة أيديولوجية، سواء أكانت ليبرالية أو ماركسية، مما يمنحنا الأساس المفاهيمي الضروري لعملنا

(Bouchaibi & Zerouati , 2018, pp. 478-479)

كما يؤكد ديس النوري أن المجتمع المدني هو المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة باستقلال عن السلطة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة

في صنع القرار على المستويين الوطني والقومي، وأغراض نقابية كالدفاع عم مصالح أعضائها، كما في اتحادات الكتاب والجمعيات الثقافية وأغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.
(النوري، 2016، صفحة 72)

يعود تداول مفهوم المجتمع المدني ورواجه في الجزائر من خلال الخطاب الأكاديمي والإعلامي عشية إقرار التعددية الحزبية في دستور 23 فبراير 1989 بعد أحداث أكتوبر 1988 ثم إن إقرار الدولة بتعددية الأحزاب أول مرة في تاريخه وتحويل السلطة إلى موضوع للتنافس السياسي جعل الكثيرين من المهتمين يرون أنها بمنزلة توقيع الدولة عقد ميلاد للمجتمع المدني الجزائري، لا لأنه أقر الليبرالية الاقتصادية وحرية المبادرة فحسب، بل لكونه فتح المجال أيضا أمام المجتمع ليزاول النشاط في الحركة الجمعوية من هنا بدأ النظر في الجمعيات و العمل الجمعوي على أنها المجتمع المدني وأصبح للجزائر مجتمعا مدنيا بين عشية و ضحاها.
(النوري، 2016، صفحة 75)

3. خصائص المجتمع المدني:

1.3 الحرية والعمل الطوعي: المجتمع المدني يرتكز على الأفعال الإرادية الحر أو التطوعية التي تدفع الأفراد لتشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باق التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار كالجماعات القرابة كالأسرة –العشيرة –القبيلة والتي يتحكم الفرد ويختار انتماءه إليها، فهي محكومة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمه الجغرافي دون قبول مسبق منهم.

2.3 المنظومة الأخلاقية: يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة مفاهيمه أوسع تشمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسة، الشرعية، الدستورية ... الخ ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاق وسلوك ينشوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الأفراد في تكوين من مات تحقق وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية

3.3 القدرة على التكيف: ويقصد بذلك قدر المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها، فكلما كانت المؤسسة قادر على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها والذي قد يؤدي إلى القضاء عليها وللتكيف ثلاثة أنواع هو:

– **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن اذ كلما طال وجود المؤسسة ازدادت درجة مأسستها.

– **التكيف الجيلي:** يقصد بها القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا ازدادت درجة مأسستها، وهو ما يفضي إلى مرونة المؤسسة

في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحول الاجتماعي تعود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية.

– **التكيف الوظيفي:** ويقصد بها قدرة المؤسسة على اجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة كما يبعدها على أن تكون مجرد أداة وظيفية لتحقيق أغراض معينة.

– **الاستقلالية:** ونعني بها أن تكون حدود واضحة لتدخل السلطة في شؤن المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاح للجماعات المختلفة ولا تتدخل فيها الحكومة إلا لمبررات وجيزة. (سالمي و زياني ، 2020، الصفحات 891–892)

4. الدولة معوق أمام تشكل المجتمع:

يرى الجمعي النوي أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني أو فيما يعرف بمعادلة الفرد والمجتمع و الدولة على إن بناء الدولة و قوتها لن تتجسد إلا بفعل وجود مجتمع مدني قوي و في المقابل لا يمكن تشكيل مجتمع مدني إلا بوجود دولة قوية. (النوي، 2008، صفحة 182)

وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي تم تطبيقها سعيا لإرساء قواعد الديمقراطية غير أن الواقع يبقى بعيدا عنها، فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في ظل غياب الديمقراطية والحال أن الديمقراطية من حيث هي تعني أن الشعب هو مصدر كل السلطات ووجود استقلالية بين السلطات الثلاث (القضائية والتشريعية والتنفيذية) وتداول ديمقراطي على الحكم، أمر لا يزال بعيد المنال كما أن عنصر الاستقلالية الذي هو شرط أساسي لوجود مجتمع مدني وهو عنصر غير متوفر في جل المؤسسات الجمعوية.

ويكفي أن نشير بهذا الصدد إلى اتحاد العمال الجزائريين أو إلى منظمات حقوق الإنسان أو إلى المنظمات النسوية أو الكشفية، المرتبطة جميعها بالنظام أو التابعة لأحزابه كما أن العديد من الجمعيات حادت عن روح المجتمع المدني وعن القانون ببساطة بأن تحولت إلى مؤسسات خاصة ذات طابع اقتصادي، تخدم المصالح الضيقة للقائمين على إدارتها، تتميز بالانتهازية وغير خاضعة في تسييرها لمبدأ التداول.و يمكن القول بأن الجمعيات المدنية ليست في معظم الحالات سوى انعكاس للنظام السياسي القائم في بلادنا، فبدل أن تكون واسطة بين الدولة والمواطنين خدمة لمصالحهم ولمصالح المجتمع ككل، أو تتشكل كقوة قادرة على الحيلولة دون تعسف الدولة في استخدام سلطاتها، أصبحت في معظمها ذيلا للسلطة، همها الاستفادة من الريع، ويكفي الإشارة بهذه الصدد إلى تسابق هذه الجمعيات على إرسال برقيات التأييد في الانتخابات الرئاسية بالرغم من أن من بين مواصفات المؤسسة الجمعوية الفصل بينها وبين الممارسة السياسية.(شاشة اخوان ، 2014–2015، صفحة 134)

5. التغيرات الاجتماعية المختلفة "عصر ما بعد الحداثة" :

تفكك المجتمع من العولمة يخبرنا عن بعض النقاط الهامة للغاية مثيرة للاهتمام لا ينبغي إهمالها في التحليل .مفهوم الانتقال كما تناولته الأدبيات أنتج اليوم وبالنظر إلى المعايير المستخدمة لتعريفه ، يبدو لنا أقل وضوحًا وغير ذي صلة لأن الحقائق تتغير ، من مجتمع متقدم حيث العلاقات تعاقدية (حديثة) أكثر من مجتمع (تقليدي) ، إلى مجتمعات مثل المجتمع الجزائري ، حيث نشهد مواقف متناقضة إلى حد ما بتعبير أدق نشهد في هذا كما في معظم المجتمعات العربية ، خليطًا وتدخلاً بين المجتمع المعروف بالتقاليد ، والمجتمعي المعروف باسم الحديث و هل يمكننا التمييز بحق بين نظام المجتمع ونظام الشركات ، في مجتمع مثل المجتمع الجزائري ، لنقول إننا في مرحلة انتقالية؟ أم ينبغي علينا بالأحرى أن نقول إن المواقف المعروفة في الغرب ليست بالضرورة متطابقة مع أوضاعنا، ولا تتكرر في مجتمعات مثل مجتمعاتنا، حيث يكون تكامل الأنظمة أمرًا ضروريًا بشكل خاص فيما يتعلق بالمرحلة الحالية؟ بعبارة أخرى، لتحقيق بناء المجتمع المدني على النحو المتصور فيما يسمى بالمجتمعات المتقدمة والحديثة، هل يجب أن يأخذ هذا الانتقال الذي نتحدث عنه في الاعتبار خصوصيات ما يسمى بالمجتمعات النامية، وفي المقام الأول تلك المتعلقة بالمجتمعات الثقافية أما عن مفهوم التكامل فنجده غزيرًا في نظريات علم الاجتماع المختلفة، يفترض أن أي نظام اجتماعي يمكنه فقط ضمان والحفاظ على تماسكه وإعادة إنتاجه من خلال تقليل الفجوات والاختلافات بين الأعضاء الذين يشكلونه (HAMADOUCHE, 2013, p. 22)

بالإشارة إلى هذه الفرضية وكذلك إلى الحقائق الاجتماعية التي يمر بها المجتمعات النامية، كلي أو تقليدي وبالنظر إلى هشاشة مؤسساتها، يمكننا أن نؤكد أن الأمر متروك للمفهوم "المجتمع المدني" ليتم تكييفها مع كل الحقائق .وعلى هذا النحو، نحن بحاجة لذلك حاول أن تأخذ في الاعتبار كل هذه العوامل، من أجل تحقيق تعريف أكثر ملاءمة للمفهوم وتجنب نظام التطعيم، والتي تتمثل في التمسك بمفهوم المجتمع المدني كما هو متصور وصممت في الغرب، فشلت في توضيح كل الاختلافات الاحتمالات الموجودة بين النظامين . في بعض الاحيان يوجد واحد تعاقدية في الغرب، أو الأولية الأخرى أو المجتمع في مكان آخر؛ وفي أوقات أخرى، هناك مزيج بين النظامين، بين التعاقدية والتقليدية .وهذا مع كل هؤلاء المفاهيم كمخاطر عندما نستحضر مفهوم التكامل، لأن أنه مرتبط مباشرة بالنظام الاجتماعي غير منصف فيما يتعلق بتكيف هذه المجتمعات التقليدية مع مطالب نفس هذه العولمة ومن أجل كل هذه الأسباب أن التحليلات لا ينبغي أن تترك التحولات والتغييرات في المجتمع أي شيء بغض النظر عن جميع التداعيات والتأثيرات التي يمكن أن تحدث لقراءة المؤسسات المختلفة باعتبارها الركائز الأساسية التي مجتمعاتنا مبنية .تمت الملاحظة بالفعل على فقدان السرعة والاسترخاء مؤسسات أو وكالات التنشئة الاجتماعية وكذلك تفكك وتشجع الأطر الرقابية والتنظيمية على المثابرة ودوام مجتمع معين أو ردود أفعال تقليدية، وبالتالي تمثل عقبات يصعب أحيانًا تجاوزها والتغلب

عليها ومع ذلك حتى في مجتمعات مثل مجتمعاتنا حيث ثقل يستمر المجتمع ويقاوم، والفرد الناشئ "المصلحون" ويحاول للتحرر من أغلال الماضي .يطالب بمزيد من الحرية والاستقلالية مع المطالبة بمزيد من المسؤولية . كل هذه التغييرات التي نشهدها، هل ستكون نتيجة لها هذه الأزمة، والانهيار، التي شهدتها مؤسساتنا الكبرى السيطرة والتنشئة الاجتماعية؟ وبنفس المنطق هم نتيجة هذا عملية الانتقال من (المجتمع) التقليدي إلى الحديث (تعاقدية) لهذه الشركات غير المقسمة (قيد التطوير)؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن هذا من شأنه أن ينذر بظهور فرد جديد، بدوره سيسمح بظهور هذا المجتمع المدني الذي يتسم بالبطء تكلم بجرأة .والحديث عن فرد متحرر من الروابط المجتمعية. (HAMADOUCHE, 2013, pp. 24-25)

6. المجتمع المدني والديمقراطية:

بهذا الصدد هناك عدد من الأسئلة جديرة بالطرح والمعالجة، ليس أقلها شأنا التساؤل عما إذا كان المجتمع المدني شرطا لتحقيق الديمقراطية أو العكس، الديمقراطية شرط لتكوين المجتمع المدني؟ إذا كان المجتمع المدني بالمعنى الحديث المتداول اليوم يعني مجموع المنظمات غير الحكومية (s'NGO فإنها على أهميتها ليست كافية بذاتها، ولا يمكننا بالنسبة لواقع المجتمع العربي عموما والجزائري خصوصا اختزال المجتمع المدني إلى تلك المنظمات دون ن نحدث تشويها كبيرا في المفهوم والظاهرة على حد سواء.

لقد كان للمجتمع المدني معنى أخر مخالف لدلالة المفهوم اليوم، حيث كان يعني الحقوق المدينة، التعاقد، حق الاقتراع الحر، الانتخابات البرلمانية، حقوق المواطنة. وبهذا المعنى قاد إلى بناء الديمقراطية في المجتمعات الغربية في مرحلة تاريخية سابقة. لكن علينا تجنب طريقة التفكير الميكانيكي، لأننا عند القول أن المجتمع المدني قاد إلى الديمقراطية فإن ذلك لا يعني تقديم أحدهما على الأخر في علاقة سببية صورية، بل يعني أن سيرورة ظهوره و تكوينه هي بذاتها سيرورة بناء الديمقراطية. أما أن نعتبره مؤسسات وتنظيمات المجتمع الحديث هي ذاتها المجتمع المدني، بينما لا تعدو أن تكون في الواقع أخد المظاهر المجسدة له في مرحلة تاريخية معينة من تطور المجتمعات الغربية، ثم نقوم بمحاولة زرعها في بيئة غريبة عنها وبأثر رجعي (بمعنى نتوقع منها أن تحدث اليوم نفس النتائج والآثار التي أدت إليها سابقا)، فإن ذلك يشير إلى درجة من السذاجة وربما الوهم القائم على الاعتقاد بأن تلك المنظمات غير الحكومية سوف تقود المجتمعات العربية نحو الديمقراطية. بل في مثل هذه الحالة يصبح من الخطأ الاعتقاد أن "المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية".

إن مثل هذا التصور عن المجتمع المدني يحيد بنا عن "المعركة الحقيقية" التي ينبغي على هذا الأخير أن يخوضها في البلاد التي لم تتوصل بعد إلى إقامة أسس الحكم الديمقراطي. ذلك أن معركة البناء الديمقراطي هي ذاتها معركة إقامة مؤسسات السلطة الحديثة وبناء الدولة الديمقراطية وليست شيئا أخر أقل من ذلك.

لهذا فإن استيراد فكرة المجتمع المدني بالمعنى الشائع اليوم (المنظمات غير الحكومية) مقطوعة عن إطارها المرجعي التاريخي يتضمن مخاطر عديدة ليس أقلها الاعتقاد الواهم بوجود عمل سياسي ديمقراطي، بينما الواقع يشير إلى غياب شيء اسمه "الحقل السياسي" له استقلالية نسبية عن بقية الحقول الأخرى الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية... و في أحسن الحالات انغلاق هذا الحقل أمام المبادرة السياسية الحرة و تميزه بدرجة عالية من التقييد والاستعمال الأداتي من قبل النظام، بل أسوأ من ذلك اغتراب القطاع العريض من المجتمع عن عملية البناء الديمقراطي بسبب الاعتقاد الخاطئ أنها عملية تخص الأقلية من المجتمع (النخب الفكرية، البيروقراطية، التكنوقراطية، الاقتصادية ...) و ذلك بسبب الممارسات التي تقوم بها هذه النخب من جهة، و بسبب التصور الخاطئ عن المجتمع المدني الذي يختزله إلى المنظمات غير الحكومية الحديثة بالخصوص، من جهة ثانية.

لعل السؤال الحاسم الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا هو إلى أي مدى تتميز مؤسسات المجتمع المدني بالمعنى الذي تتضمن فيه الأحزاب السياسية والجمعيات الطوعية الحديثة (المنظمات غير الحكومية) بسمة اساسية هي قدرتها على تحقيق إعادة إنتاج نفسها بصفة مستقلة؟ أم أنها تعتمد على موارد الدولة التي تسعى لأن تشكل قوة منافسة وموازية لها، أما أنها تلجأ إلى مساعدات خارجية؟ وهو واقع يبرز ضعفها وهشاشتها ويفتح الباب واسعا امام عمليات الاستعمال الأداتي لهذه المنظمات من قبل ضعف مموليها سواء كانوا في الداخل أو الخارج (سنتعرض لهذه القضية بشيء من التفصيل في القسم الثاني من الورقة). إنه عامل مثير لجدل حاد حول مصداقية تلك المنظمات، فضلا عن كونه يعطي فرصة لكل خصومها للتقليل من شأنها وتقييدها أو مراقبتها والتضييق عليها. (عنصر، 2013)

7. المشاركة السياسية للمجتمع المدني داخل الدولة:

تكمن أهمية المشاركة السياسية بأنها الأداة الأساسية في إرساء البناء المؤسسي التحديثي السياسي للدولة، من تخلف المؤسسات السياسية وغيرها في تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية والاجتماعية، ومن ثم تفقد شرعيتها كما حدد هينغ تون أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية، فهو يرى أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

المشاركة السياسية ليست ما يستخدم من قبل السياسيين في الإشارة إلى مشاركة المواطنين أو الجمهور خاصة في المناسبات الانتخابية، كما أنها تبرز أهميتها من خلال التأثيرعلى الأحزاب السياسية في صناعة القرار، وقد ينجح في بعض الحالات في النفاذ إلى داخل الدائرة المباشرة بصناعة، فصعود متمثل عن رؤى المجموعة وموافقتها إلى مستويات تشريعية أو تقييد به مثلا قد يعد ضمن أشكال واحتمالات متعددة متشاركة عضوية في عملية اتخاذ القرار،إلا أنه فقد يحدث كذلك أن ينفذ ممثلون عن

مجموعة ذاتها إلى نطاق صناعة القرار، دون قدرة على تعاطي مع بيئتها أو إمكانية التأثير فيها لأسباب ذاتية أو موضوعية.

المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ التنمية للمجتمع ، فالتنمية الحقيقة لا تتم دون مشارك ، كذا تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمتجمع، كما أن الفرد من خلال عملية المشاركة يقوم بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، واتاحة الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون إجبار من طرف السلطات، فالمشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الإجتماعية تجاه مجتمعهم والمشكلات المشتركة التي تواجههم وتحويل الأهداف إلى واقع . (بقدور ، الصفحات 8-9)

8. العوائق الخارجية للمجتمع المدني في الجزائر:

ضعف فعالية ودور المنظمات والجمعيات في تجسيد مشاركتها السياسية باعتبارها قوى قادرة على تفعيل دور المجتمع المدني سياسيا وقادرة على ضبط علاقة السلطة به.

غياب ثقافة سياسية قائمة على أساس احترام المبدأ حقوق الانسان والحريات العامة، مبدأ المشاركة السياسية، مبدأ سيادة القانون وغيرها من المبادئ والقيم الجوهرية الضرورية لبناء المجتمع المدني.

الأزمة الجزائرية: ويقصد بها الأزمة الأمنية الخانقة التي عانت منها البلاد لعشرية من الزمن وكانت ذات أبعاد متعددة أدت بالبلاد إلى حالة اللاستقرار، بدءا بأحداث 5 أكتوبر 1988 وتبني الجزائر التعددية السياسية وفق مجريات عملية التحول الديمقراطي، مما اضطر البلاد القيام بعدة اصلاحات اقتصادية وفق ما ينص عليه النظام الاقتصادي الجديد المتمثل في اقتصاد السوق. وكان لهذه الاصلاحات انعكاسات جد سلبية على المجتمع الجزائري وذلك لأنها أدت إلى:

أ_ إنهاء العمل بالقوانين التي كانت تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم للجزائري.

ب _ تسريح العمال الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير وبالتالي انجر عنه ارتفاع نسبة الفقر إلى 28 بالمائة من مجموع السكان لسنة 1990 أي بمعدل 6مليون نسمة واتساع ظاهرة الفوارق الاجتماعية. (سالمي و زياني ، 2020، صفحة 895)

9. الآليات القانونية والسياسية لتفعيل دور المجتمع المدني.

ويقصد بالأليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

– توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وأراءها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني، لأن تدعيم

المسار الديمقراطي هو الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني وضمان حقوق الأفراد كحق اختيار الحكام ،حرية التعبير، وحق الاجتماع، وتتحقق الديمقراطية بوجود مجموعة من المبادئ والقواعد السياسية والقانونية ، سوف يتم حصرها فيما يلي.

– ضرورة تفعيل التعدّدية الحزبية لأن توفر تعددية فعلية من الآليات المهمة الواجب توفرها في الدولة التي تسعى لقيام مجتمع مدني فعّال والتي تقتضي تمكين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية من التعبير السياسي الرسمي فمن هذا المنطلق تتمكن منظمات المجتمع المدني من تحمل مسؤولياته في الإصلاح السياسي والاجتماعي عندما تتوفر القاعدة ا التعدّدية في الممارسة ، بالرغم من التجربة التعدّدية التي انتهجتها الجزائر بداية من دستورها لسنة 1991 ودستور 1996 وفسح المجال للحريات والمعارضة وانشاء الأحزاب والجمعيات إلا أن هذه التجربة كانت شكلية لا تخدم التنمية السياسية والتعديلات و الإجراءات التي اتخذت لإحداث مجتمع مدني فعّال كانت إجراءات فوقية وسطحية بدون أي دراسة.

وعليه فإن تحقيق فعالية التعدّدية يستوجب توفر ما يلي:

– القبول بالتنوع والتعدّ د من طرف السلطة، مع عدم احتكارها، والقبول بمبدأ التداول على السلطة سلميا وهذا لا يكون إلى بعد إعادة بناء ميزان قوى جديد بين السلطة والمجتمع المدني يشعر فيه النظام بأنه فعلا بحاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني.

– قيام مؤسسات المجتمع المدني بإعادة بناء مؤسساتها على أسس جديدة، بحيث تتم مواجهة الصراعات الداخلية.

– ضرورة ضمان حقوق الإنسان ذلك أن ضمان الحقوق والحريات العامة تعد من مستلزمات تطوير وتفعيل المجتمع المدني فلا يمكن تصور استقلالية وفعالية في نظام تسلطي لا يضمن حقوق و حريات المواطن و امكانية ممارسته ولعل أهم هذه العوامل التي أدت إلى فشل التجربة التنموية التي عرفتها العديد من الدول المستضعفة ومن بينها الجزائر، بالرغم من توقيع الجزائر على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وكذلك نصّت على الحقوق والحريات العامة في دساتيرها خاصة دستوري (1989.1996) ، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض صور الانتهاكات والحريات الأساسية للمواطن ونجد منها انتهاك الحقوق والحريات المتعلقة بشخصية الفرد، فقد تعرض الأشخاص للاغتيالات فرديا وجماعيا وبلغت الانتهاكات دروتها في النصف الثاني من سنة1997 وسنة 1998 ، كذلك انتهاك الحريات الخاصة بفكر الإنسان التي تشمل العقيدة وحرية الرأي والاجتماع وتكوين الجمعيات، وظهر قانون في الاتجاه المعاكس لهذه الحقوق والحريات ويتعلق الأمر الرسوم الرئاسي رقم 92–44 المقر لحالة الطوارئ والمؤرخ في 09 فيفري 1992 لاسيما المادة (7) منه التي نصت على" بإمكان وزير الداخلية والجماعات المحلية، والوالي المختص إقليميا الأمر بواسطة قرار بالغلق المؤقت لقاعات العروض، أماكن الاجتماع من كل نوع، ومنع

كل تظاهرة من شأنها التأثير على النظام والسكينة العمومية "فالمجتمع المدني لا يمكن أن يتطور في هذا الوضع إلا في إطار منظومة قانونية تضمن له حقوقه.

– أن يضمن نظام الحكم مبدأ الفصل بين السلطات، وتوضيح الحدود بين المؤسسات وأجهزة الدولة حسب الأدوار والوظائف، واستقلالية السلطة القضائية أي قيام القضاة بوظائفهم باستقلالية بعيدا عن الضغوط وتفعيل الأليات القضائية قصد تأمين حقوق الإنسان واحاطتها بإطار قانوني يعطي سبل الاستجابة على الصعيد القضائي لكل مظاهر الانتهاكات وصورها، بحيث يتوفر نوع من الرقابة من سلطة أخرى مع ضمان الحقوق والحريات في المجتمع.

– تنظيم علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني على أسس جديدة على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها ودعم دور المجتمع المدني لتصبح العلاقة محكومة بإطار قانوني يحقق نوعا من التوازن فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في ظل دولة ضعيفة هشة أو فاقدة للشرعية، لذلك وجب تكريس شرعية النظام السياسي بحصوله على مستوى معين من الرضا والقبول المجتمعي (العابد ، الصفحات 65–67)

وأن أفضل وسيلة لتحقيق شرعية النظام السياسي هو فاعليته بما يحقق مصالح المجتمع ويحسن سياستها والوصل إلى وضع سياسي شرعي يتطلب حالة من الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية لكي تكسب ثقة ورضا المواطنين

10. المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد

يعرف المجتمع المدني على أنه عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الدولة ومؤسساتها، وبالخصوص الاقتصادية منها، يتألف هذا المجال من مجالات تابعة وأهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة) ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية) ومجال الحركات الاجتماعية، وإشكال العلاقات الإدارية والعامة.

وبهذا المعنى تصبح مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية والمؤسسية والاستقلالية، تشكل علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة، وتقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتروح بين الحد من سلطة الدولة بتعزيز المشاركة، وحماية حقوق الإنسان، وتجميع وتنمية المصالح، بتكوين القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، وربط الممنوعات المتنافرة في الأصل والمساهمة في الاصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية.

إن هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني ، عزز من مكانته مما جعله ملازما الدولة العصرية، بل أكثر من ذلك، بحيث أصبح كشريك ثالث في النظام الديمقراطية المشاركاتي، إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي ، فالمجتمع المدني بهذا المنظور ، هو الذي يؤمن بنية مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي،

والتي يعمل فيها الناس بإرادتهم، بعيدين عن أي ضغط حكومي، أو ضغط السوق، وهو الذي يؤمن الخدمات من خلال العمل التطوعي، لذلك فهو عبارة عن أبنية اجتماعية وسيطة ، اي عبارة عن حلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذا ما عزز دورها كشريك لترشيد النظام السياسي وتحقيق التنمية المستدامة. (غزلاني، الصفحات 58-59)

11.تأثير علاقة المجتمع المدني بالدولة على دوره في الانتخابات وعلى العملية الانتخابية

العلاقة القائمة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة أثرت على دور المجتمع المدني في الانتخابات، وهو ما أثر بدوره على العملية الانتخابية في عدة مستويات وعليه سنقوم بتحديد تداعيات تلك العلاقة على دور المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات، ثم تحديد أثر ذلك على العملية الانتخابية في المقام الثاني.

1.11 التأثير على دور المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات:

أما عن الدور الذي يؤديه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات، والذي يمكن تحديده عبر مراجعة ما قام به خلال الانتخابات السابقة، فإنه نظرا لعوامل عدة مرتبطة بطبيعته وتشكيله، ومتأثرا بطبيعته علاقته بالدولة المشار إليها سابقا، فإنه يعرف تحولا ملحوظا في الدور الذي يقوم به، إذ تمت ملاحظة أن يقوم بما يلي:

- التعبئة لصالح مرشح السلطة: قامت عديد الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية الأخرى بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين وتحسيسهم بأهمية الانتخابات، وبضرورة التصويت، ولكنه بدلا من الدور الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يناسب طموحات الناخبين بكل حرية، راحت تلك التنظيمات تمارس الدعاية والتعبئة لصالح مرشح محدد هو مرشح السلطة، وهذا يعتبر خروجا عن الدور المفترض لمجتمع مدني ديمقراطي في نظام سياسي ديمقراطي مثلما أشرنا سابقا.
- المساندة والدعم الصريح لمرشح السلطة: في الوقت الذي تشكل فيه تنظيمات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية تحالفات لمراقبة الانتخابات والحفاظ على نزاهة ومصداقية نتائجها، تشكل تحالفات عندنا لدعم ومساندة مرشح السلطة و. لم تخفي مختلف تنظيمات المجتمع المدني الجزائري دعمها الصريح لمرشح السلطة في أغلب الانتخابات التي أجريت حتى الآن، فالانتخابات الرئاسية لسنة2004 عرفت عدة تحالفات جمعوية اتخذت مواقف مساندة للرئيس بوتفليقة على غرار المركزية النقابية للمنظمة العامة للعمال الجزائريين وتحالف جمعيات الوسط، ووصل الضغط والإغراء إلى حد إعلان أحد أهم الأحزاب الإسلامية المتطرفة (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) مساندة الرئيس بوتفليقة على لسان أحد قادتها المستقر في ألمانيا "رابح لكبير.". (مباركية، 2011، صفحة 420)

وحتى الجمعيات النسوية ساندت مرشح السلطة ولم تساند المرشحة الأولى في العالم العربي للانتخابات الرئاسية الجزائرية "لويزة حنون". ووصل الحد إلى أن تلك الجمعيات النسوية التي كانت

تطالب بإلغاء قانون الأسرة لم تساند مرشحين شاطروها هذا الرأي، وساندت الرئيس بوتفليقة الذي كان متحفظا في برنامجه على هذه المسألة مطالبا بتعديلات جزئية.

وهناك اعتراف واضح حتى من قبل المسؤولين بالدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني الجزائري لصالح مرشح السلطة، الرئيس الحالي، وقد جاء على لسان عبد العزيز بلخادم «نحن ندرك أهمية المجتمع المدني في بلادنا، وقد رأينا الدور الأساسي الذي أداه في الانتخابات الرئاسية السابقة، وفي التعبير عن رغبته الملحة في استمرارية تطبيق برامج فخامة عبد العزيز بوتفليقة مؤخرا، إلى جانب التجنيد الشعبي الذي أظهره.

- يغض المجتمع المدني الجزائري الطرف عن عديد الإجراءات الحاسمة على مستوى العملية والانتخابية، خاصة ما تعلق: بقانون الانتخابات، تعيين موظفي الانتخابات، وتسجيل الأحزاب والناخبين وتحديد المرشحين....
- هناك شبه غياب لمنظمات المراقبة الانتخابية المدنية غير الحزبية في الجزائر، باستثناء المراقبين الدوليين...
- وسائل الإعلام المكتوبة، رغم اقتصار تأثيرها على فئة مجتمعية تتوفر على حد أدنى من المستوى التعليمي، يعمل بعضها على إرضاء السلطة ومرشحيها انتهازا للفرصة للتخلص من بعض الضائقات المالية والإجراءات البيروقرطية التي تواجهها، والبعض الآخر يمارس معارضة من أجل المعارضة والتي تؤثر على مصداقيتها لدى القراء، وينعكس أثرها لصالح السلطة ومرشحيها.

2.11 التأثير على العملية الانتخابية:

كان لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة المتسمة بالتبعية (الطوعية والإكراهية)، والتحالف الانتخابي القائم خاصة مع التنظيمات المدنية الخاضعة للسلطة وتلك التنظيمات الانتهازية، تأثيرات سلبية عديدة على سير العملية الانتخابية في الجزائر ونزاهتها ومصداقية نتائجها ويمكن تلخيص أهم تلك التأثيرات في النقاط التالية:

- تبعية المجتمع المدني وتحالفه السياسي وا لانتخابي مع السلطة ومرشحيها جعل من الحملات الانتخابية في الجزائر غير متوازنة، فالمجتمع المدني الجزائري مستغل من قبل السلطة لدعم مرشحيها مستعينا بقدرته على التخاطب مع الناخبين والوصول إليهم بسهولة.
- كون برامج التعليم المدني والانتخابي ليست حيادية، إذ أنه غالبا ما تتحول تلك البرامج إلى دعاية لصالح مرشح السلطة، فإنها ستوجه إرادة الناخب وخياراته وتسيء إلى مصداقية الانتخابات ونتائجها، ومدى كونها تشكل انعكاسا حقيقيا لإرادة وطموحات أغلب الناخبين.
- تبعية المجتمع المدني للدولة أثرت على حياديته وعلى أدوراه الحقيقة في الانتخابات وبالتالي زادت في درجة وحدة الشكوك التي تحول حول نزاهة الانتخابات ومصداقيتها.

- التحالفات الجمعوية التي ظلت تتشكل مع كل موعد انتخابي ساهمت في كل مرة في حسم نتائج الانتخابات مسبقا لصالح مرشح السلطة، وقد تم التعبير على هذا الأمر بالقول «: يبدوا وضع هذه الأخيرة (تحالف جمعيات الوسط) مثيرا للاهتمام من خلال تجانسها، إذ تمثل التحام طبقات هامة من المنتخبين، طبقات عديدة سمحت بتجديد العهدة الرئاسية للرئيس الحالي بصورة فعالة.
- أدى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات متأثرا بعلاقته بالدولة إلى الاختلال في التوازنات بين أطراف العملية الانتخابية لصالح مرشح السلطة، وهو ما يلاحظه المواطن البسيط، ويطلق عليه في الساحة السياسية والإعلامية بالجزائر بعبارة ": سباق الأسد والأرانب".
- ويصل الحد إلى أكثر من ذلك، إذ أن نتائج الانتخابات الجزائرية بمختلف أشكالها غالبا ما تكون معروفة ومحسومة النتائج بشكل مسبق، نتيجة اختلال التوازن المذكور بفعل انحياز المجتمع المدني لمرشحي السلطة، وهذا بدوره له آثار جانبية على العملية الانتخابية، تتمثل في:
- القضاء على عامل التنافسية التي تميز الانتخابات الديمقراطية، نتيجة الحسم الميداني المسبق للنتائج، الناجم عن التفوق المادي والمعنوي لمرشح السلطة.
- انسحاب المترشحين المنافسين لمرشح السلطة من الانتخابات، حتى باتت تشكل ظاهرة تطبع الانتخابات الجزائرية والعربية بشكل عام، وهو ما يؤثر بدوره على مصداقية تلك الانتخابات لأنها فاقدة لعنصر التنافسية، حيث أن الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 سجلت انسحاب المرشحين الستة المنافسين للرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة، وكان من بين التبريرات التي قدموها هي كون أن كل الجمعيات والأحزاب والمؤسسات العمومية القريبة من السلطة أو التي تدور في فلكها تقف إلى جانب أحد المرشحين هو مرشح السلطة.
- التأثير السلبي لكون النتائج محسومة مسبقا على نسبة المشاركة في التصويت، إذ أن الناخبين الذين يشعرون بأن النتيجة معروفة ومحسومة مسبقا يميلون بدورهم، وعلى غرار المترشحين، إلى الانسحاب والعزوف عن المشاركة التصويتية، لأن صوتهم في نظرهم لن يغير الفائز المعروف، وإنما قد يزيد من شرعيته وشرعية العملية الانتخابية بشكل عام على حساب رغبتهم في التغيير والتأثير الفعلي في حاضر ومستقبل بلادهم عبر التصويت واختيار الشخصيات المناسبة، والتي قد لا تكون دائما هي تلك التي تقترحها السلطة الحاكمة وتدعمها.
- غياب الرقابة المحايدة من طرف المجتمع المدني، جعل الانتخابات الجزائرية عرضة للتلاعب منقلب مختلف أطرافها في مختلف مراحلها وتفاعلاتها، وليس فقط على مستوى عملية التصويت وفرز الأصوات، كما يعتقد الملاحظ العادي الغير متخصص. (مباركية، 2011، الصفحات 421-422)

12.الجزائر... السلطة والمجتمع

يُسمع في الجزائر خطاب كثيف حول المجتمع المدني، فقد بادر الرئيس عبد المجيد تبون إلى ترسيم دستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني، واستحدث المجلس الأعلى للشباب، ووجّه مؤسسات الحكم المحلي بإشراك المنظمات الأهلية في التخطيط لمشاريع التنمية المحلية. لكن السؤال الذي يُطرح في سياق ذلك عن طبيعة وهوية هذا المجتمع المدني، هل يجب أن يكون ما هو مفترض أن يكون عليه المجتمع المدني، أم الذي تريده السلطة؟

لا تندفع السلطة إلى استيلاد وضخ هيكلي لمؤسسات المجتمع المدني، إلا لكونها ترغب في تشكيل أوسع حزام مدني لإسنادها في المحطات السياسية المختلفة، وهي تنطلق في ذلك مما تعتقد أنه موت للسياسة في الشارع، وتشوُّش لصورة الحزب السياسي لدى الرأي العام، وعزوف الشباب عن العمل السياسي (تشير الإحصائيات إلى أن ثمانية في المائة فقط من الناخبين منخرطون في الأحزاب

والحقيقة أن هذا التقدير يبقى نسبياً وليس دقيقاً بالضرورة، هذا عدا عن أن التجارب السياسية في الجزائر تقول بفشل مثل هذا الخيار وانسداده. فالرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة كان قد اختار منذ عام 1999 أن يستند إلى حائط المجتمع، وأنشأ تنسيقية تضم آلاف المنظمات، لكنها تبخرت بدون جدوى.

في الغالب تبحث السلطة عن مجتمع من المريدين، يفتقد إلى القاعدة الأساسية التي قامت عليها تاريخياً فكرة المجتمع المدني، وهي "النقدية" و"السلطة المضادة". وهذا النوع من المجتمع المدني، إضافة إلى أنه عاطل عن التصور والنجاعة ولا يقدّم القيمة المضافة، يمكن أن يتحوّل في ظرفية سياسية إلى عبء على السلطة نفسها، ولأن هذا النوع من المجتمع المدني العابر في المشهد الجزائري، يصنع موازين قوى مغشوشة ويكبح كل نقاش حول المضمون السياسي والأفكار الجادة.

لا يمكن للمجتمع المدني في الجزائر، سواء بصورته الحالية الهشة، أو بأي صورة أخرى، أن يكون بديلاً عن الأحزاب السياسية، أو أن يصنع حزاماً آمناً للبلد في القضايا الكبرى، فلكل مجاله الذي يشتغل به، خصوصاً إذا كانت هذه الكتلة من المنتظم المدني، منشغلة بإعادة إنتاج الخطاب الرسمي.

ويمكن بوضوح ملاحظة أن البيئة السياسية والنظرة السلطوية القائمة لدى مؤسسات الحكم في الجزائر، ما زالت ترفض السماح بتشكل طبيعي لمجتمع مدني متحرر ونقدي، يملك الجرأة الكافية على طرح المسائل الحيوية للنقاش بمسؤولية، والقدرة الأخلاقية على المساعدة في كشف بيئات الفساد المختلفة، ومنع حصول الانحرافات والاختلالات وحماية المال العام، وتعزيز مناعة الدولة وإسناد المؤسسات القائمة بالتدبير في اختيار الوجهات السليمة.

تاريخياً ثمة معضلة عطّلت نسبياً نشوء مجتمع مدني قوي وفاعل ونقدي في الجزائر، ذلك أن أغلب الهيئات المدنية والاتحادات التمثيلية، بما فيها المؤسسة النقابية واتحاد الطلبة وغيرها، وُلدت داخل نظام ثورة التحرير، بحكم حاجة حركة التحرر الوطني إلى هذه الأدوات لتعزيز النضال الشعبي ضد الاستعمار.
لكن المشكلة أن هذه الأطر المدنية وجدت نفسها في حالة استدعاء دائم لاستكمال تأدية دور تفسيري لسياسات وخيارات الدولة والنظام السياسي بعد الاستقلال، وكانت مرغمة على العمل لصالح السلطة. (لحياني، 2022)

الخاتمـــــــة:

تاريخ جزائري المعاصر يتسم بتلفيق القومية السياسية لقد صنع الجزائري خوفا من التشتت ، من انقسام الفكرة الوطنية لذا فإن هذا الهوس السياسي ربما موروث من النموذج الاستعماري الفرنسي هذه المركزية مفهومة أيضًا من قبل القوة الجغرافية الجزائرية وبالتالي كانت هناك حاجة إلى دولة مركزية قوية ، من أجل تجنب مخاطر ما كان يسمى في ذلك الوقت في الستينيات "تخليل" البلاد ، أي احتمالات الحروب الأهلية ، المواجهات هذه الأبعاد تاريخيا وربما تفسر أيضًا جزئيًا سبب بقاء الجزائريين بعيداً عن الحركة الكبيرة التي شهدناها في الدول العربية، عندما كانت هناك في عام 2011 المظاهرات الشهيرة في أماكن أخرى غير الجزائر.

قرر الجزائريون أن هذه المسألة المركزية المتطرفة السياسية للتحايل عليها بظهور حركة مهمة جدا تمر عبر الصحافة، فإن الحركات النقابية والحركات الثقافية والحركات الرياضية هي وليدة ذلك ومن هنا جاءت التعبئة الاجتماعية حول قضايا المياه والإسكان، البيئة والطفولة والشباب التي تتفجر في كل مكان في هذا السياق هو من الواضح تمامًا أن كل ما يسير في اتجاه الشراكة والتبادل، التداول، هو بالطبع جزء من هذه الحركة للتحايل على مركزية النظام فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية.

قائمة المراجع

- الأطروحات:

- بقدور بن عطية سناء، المشاركة السياسية ودورها في صنع القرار في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بالعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- شاشة اخوان جهيدة، وقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية بولاية بسكرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014-2015.

- العابد عمر، المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية (1989-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية التخصص: تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- المقالات:

- سالمي سلاف، زياني صالح، معوقات المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله، مجلة المعيار، الجزائر، العدد 51، 2020.
- غزلاني وداد، واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة، مجلة القانون، المجتمع السلطة، وهران، العدد 3، الجزائر.
- مباركية منير، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، 2011.
- النوري دريس، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة الانتقال الديمقراطي غير المكتملة، مجلة سياسات عربية، الدوحة، 2016.
- النوي الجمعي، معوقات تشكل المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر،2008.
- Bouchaibi Mohamed et Zerouati Rachid :Généalogie De La Société Civile Algérienne : étude Historique Critique De La Construction Du Concept De Société Civile En Algérie, Journal of Social Sciences and Humanités vol 8 Iss15, 2018.
- Essaid Taib :Société Civile Et Transition Démocratique En Algérie, revu algérienne des politiques publique, n1, 2014.
- R. HAMADOUCHE ; Réflexions autour du concept de société civile : essai d'analyse, revu el hikma pour les études historiques, Alger, n1, 2013.

- مواقع الانترنيت: اسم الكاتب (السنة) ، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:

http://adresse complète (consulté le jour/mois/année)

- العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا، إنسانيات:

http://journals.openedition.org/insaniyat/11257 ;DOI :https://doi.org/10.4000/insaniyat.11257(30/12/2022)

- عثمان لحياني، الجزائر...السلطة والمجتمع:

https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9.،2022/12/31